AL HIKMAH RESEARCH & PUBLICATION CENTRE
Al-Hikmah International Journal for Islamic Studies & Human Sciences
E-ISSN: 2637-0581

مجلة الحكمة العالمية
للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية
العدد 6، الرقم 4، أغسطس 2023
E-ISSN: 2637-0581

الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية في التشريع الإماراتي: جمارك دبي – نموذجاً

Legal Protection of Intellectual Property Rights in UAE Legislation: Dubai Customs – A model

غناء مسعد محمد الماطري Ghenaa Musaed Mohamed AlMatri
Universiti Sains Islam Malaysia (USIM), Nilai 71800
ghennaalmatri33@gmail.com
عبدالصمد موسى Abdul Samad Musa
Universiti Sains Islam Malaysia (USIM), Nilai 71800
samat@usim.edu.my

Article Progress

Received: 9 Oct. 2023
Revised: 28 Nov 2023
Accepted: 5 Dec 2023

* Corresponding Authors:
Ghenaa Musaed Mohamed AlMatri

e-mail:
ghennaalmatri33@gmail.com

ملخص البحث

هدفت الدراسة إلى معرفة الملكية الفكرية وصورها، وبيان الإطار القانوني الوطني لحماية حقوق الملكية الفكرية من خلال التعرف على دور وآليات جمارك دبي في حماية حقوق الملكية الفكرية، والدور التشريعي والقضائي في دولة الإمارات لحماية حقوق الملكية الفكرية، وتأتي إشكالية البحث في توفير الحماية القانونية للملكية الفكرية والابتكارات الجديدة وبراءة الاختراع وصيانتها من استغلال الآخرين لها، والتي مازالت التشريعات القانونية تقوم بحمايتها من التعسف وانتهاك حقوقها. اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي والتأصيلي الذي يعتمد على الضوابط البحثية المحددة للوقوف على وصف الظاهرة وصفاً دقيقاً من خلال دراسة القوانين والتشريعات في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتحليل الدقيق للحقائق الجزئية والملاحظات المتعمقة للظواهر الواقعية، وتوصلت الباحثة الى العديد من النتائج أهمها أن الحقوق القانونية لحماية الملكية الفكرية في دولة الإمارات تشمل براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق التأليف والنشر والتصاميم، وبما يسمح للمبدع ومالك العلامة التجارية وبراءة الاختراع وحق المؤلف بالاستفادة من عمله وتعبه واستثماره. وكذا بيان دور جمارك دبي في

هذا حماية حقوق الملكية الفكرية وفي منع انتشار البضائع المزيفة، والتوصل الى توصيات جديدة يستفاد منها تكون نواه مستقبلاً للباحثين.
الكلمات المفتاحية: الحماية القانونية، الحقوق، الملكية الفكرية، التشريع الأماراتي.

ABSTRACT

The study aimed to learn about intellectual property and its forms and to explain the national legal framework for protecting intellectual property rights by identifying the role and mechanisms of Dubai Customs in protecting intellectual property rights, and the legislative and judicial role in the UAE in protecting intellectual property rights. The problem of research comes in providing legal protection for intellectual property, innovations, and patents, and maintaining them from exploitation by others, which legal legislation is still protecting from abuse and violation of their rights. The researcher relied on the descriptive, analytical, and original approach, which relies on specific research controls to accurately describe the phenomenon through studying the laws and legislation in the United Arab Emirates, careful analysis of partial facts, and in-depth observations of real-life phenomena. The researcher reached many results, the most important of which is that the legal rights to protect intellectual property in the UAE include patents, trademarks, copyrights, and designs, allowing the creator and owner of the trademark, patent, and copyright to benefit from his work, effort, and investment. As well as explaining the role of Dubai Customs in protecting intellectual property rights and preventing the spread of counterfeit goods, and coming up with new recommendations that will be useful to researchers in the future.
Keywords: Legal Protection - Rights - Intellectual Property - UAE Legislation.

المقدمة

إن موضوع حقوق الملكية الفكرية وحقوق التأليف تبدو حديثة، لأنها وليدة هذا القرن، إلا أن جذورها تمتد تاريخياً إلى أعماق بعيدة في ظل الحضارة الإسلامية، وصحيح أن المسلمين لم يستخدموا حقوق الملكية الفكرية الشائع حاليا، إلا أنهم تنبهوا إلى جوهر القضية، ووضعوا للكثير من جوانبها الأصول والضوابط الشرعية الإسلامية التي تحكمها منذ وقت مبكر ولقد

نظرت الشريعة الإسلامية إلى المؤلف نظرة إجلال فأطلقت عليه لفظ العالم وما يؤكد كون الإنتاج الفكري في نظر الإسلام من قبيل المنافع، أن الشريعة الإسلامية قد أوجبت على الناس التعلم والانتفاع بالعلم، فعن أبي هريرة (رضي الله عنه) أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) قال: "من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل له الله طريقا إلى الجنة". فلقد حفظت الشريعة الإسلامية الغراء للإنسان حقوقه كافة، وسبقت التشريعات البشرية في الحفاظ على هذه الحقوق، والنبي صلى الله عليه وسلم حذر المسلمين من الاعتداء عليها سواء أكانت هذه الحقوق مادية مالية أو معنوية فكرية (زواني، 2020: 402).

وتتميز حقوق الملكية الفكرية بأنها لصيقة بشخص صاحبها ولكنها متى خرجت للوجود أصبحت ملموسة بشكل مادي لذا فإنها تصبح محلا للتداول من قبل الجميع وتعود فوائدها على المجتمع بأسره وليس على صاحبها فقط، لذا سارعت الدول إلى سن التشريعات والقوانين التي تحمي المبدعين وأصحاب الفكر لتنظيم هذه الملكية بما يضمن حقوق أصحابها ويسمح بالوقت نفسه للمجتمع بالاستفادة من إبداعاتهم فكرهم، حيث تشكل الحماية حافزاً لإنتاج المزيد من الابتكار والإبداع في مختلف المجالات مما يسهم في إثراء المجتمعات وتطويرها.

لذلك ومع التطور التكنولوجي الهائل الذي يؤدي إلى تطوير الإنتاج الفكري بسرعه كبيرة كان لابد من التشريعات في العالم من ملاحقته ومواكبته في كافة الصور، مما يعني ضرورة المواظبة التشريعية السريعة لكل نتاج فكري بغية حمايتها. ومن هنا تؤمن التشريعات الإماراتية وجمارك دبي إيماناً راسخاً بحقوق المنتجين والمفكرين المبدعين في مختلف الميادين سواء كانت صناعية، أو تجارية أو أدبية، ومن هذا المنطلق أخذت حقوق الملكية الفكرية في الاعتبار بكل حزم من خلال مكافحة تهريب البضائع والمنتجات المقلدة والمزيفة بكل حسم، وكل ما يهدد صحة وسلامة أفراد المجتمع المحلي، أو ينتهك حقوق ملاك براءات الاختراع أو المنتجين، كما تحرص جمارك دبي على مشروعية التجارة الدولية حيث تعتبر دبي بوابة محورية لحركة التجارة بين الشرق والغرب. وتنهض الجمارك بهذا الدور من خلال نظام إدارة

مخاطر الجمارك الذي يساعد في استهداف البضائع المحظورة عند نقلها بالعبور أو استيرادها للسوق المحلي أو في المناطق الحرة.

مشكلة الدراسة:

تظهر مشكلة الدراسة في إبراز التحدّيات والعقبات المتعلّقة بحماية حقوق الملكية الفكرية في ظل وجود المنافسة المشروعة والابتكار المرتبط بالتقدّم الاقتصادي في كلّ دول العالم، ولاشكّ في أنّ الازدهار والنمو الاقتصادي لابدّ أن يرتبط بوجود نظام قانوني متكامل، ليحمي اختراعات المبدعين وابتكاراتهم، ومصنّفات المؤلّفين، والمشروعات الصناعية من خطر التقليد، وخصوصاً موضوعات الملكية الفكرية، ومن أبرز هذه التحدّيات حماية الحقوق الفكرية في دولة الإمارات العربية المتحدة وجمارك دبي، وبالتالي تتمثّل مشكلة الدراسة في السؤال التالي: ما واقع حماية حقوق الملكية الفكرية في التشريعات الإماراتية؟

أسئلة الدراسة:

تتفرّع منه أسئلة الدراسة الفرعية التالي:

1. ماهية الملكية الفكرية وصورها؟
2. ماهو الإطار القانوني الوطني لحماية حقوق الملكية الفكرية؟
3. ما دور وآليات جمارك دبي في حماية حقوق الملكية الفكرية، والدور التشـــريعي والقضائي في دولة الإمارات لحماية حقوق الملكية الفكرية؟

أهداف الدراسة:

ويمكن بلورة اهداف الدراسة والتي تتمثل:

1. معرفة ماهية الملكية الفكرية وصورها.
2. بيان الإطار القانوني الوطني لحماية حقوق الملكية الفكرية.

3. التعرف على دور وآليات جمارك دبي في حماية حقوق الملكية الفكرية، والدور التشريعي والقضائي في دولة الإمارات لحماية حقوق الملكية الفكرية.

أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوعها الحيوي وهو الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية في التشريع الإماراتي (جمارك دبي نموذجاً) من خلال معرفة ماهية الملكية الفكرية وصورها وبيان الإطار القانوني الوطني لحماية الملكية الفكرية في التشريع الإماراتي وبيان دور وآليات جمارك دبي في حماية حقوق الملكية الفكرية، وتظهر هذه الأهمية من خلال زيادة الاهتمام بآليات حماية الملكية الفكرية في التشريع الاماراتي خصوصاً مع انتشار العديد من اشكال الاستثمار المحلي بدولة الامارات واهتمام أصحابها بحقوق الملكية الفكرية والطرق القانونية لحمايتها.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي من أجل تقديم المفاهيم المختلفة المرتبطة بالموضوع، حيث يعتمد هذا المنهج من خلال الضوابط البحثية المحددة للوقوف على وصف الظاهرة وصفاً دقيقاً وذلك مع جمع البيانات والمعلومات والحقائق المتعلقة بموضوع الدراسة بشكل دقيق للوقوف على دلالتها ومغزاها والوصول الى النتائج العلمية السليمة من خلال دراسة القوانين والتشريعات في دولة الإمارات العربية المتحدة، وكذلك اعتمدت على المنهج التأصيلي الذي يسعى جاهداً الى تأصيل المشكلة وإرجاعها إلى شكلها الأولي، حيث يجمع الخطوط العريضة لهذه المشكلة وما تتعلق به من أسباب ظهور المشكلة ويعتمد هذا المنهج على تحليل الدراسة الدقيقة للحقائق الجزئية والملاحظات المتعمقة للظواهر الواقعية، وبعد اختبار الجزئيات على كل الأجزاء الموضحة لظاهرة معينة.

الدراسات السابقة:

تناولت مجموعة من الدراسات السابقة موضوع (حماية حقوق الملكية الفكرية) ومنها:

1. دراسة (محمد حسن عبدالله، 2022م) بعنوان حقوق الملكية الفكرية الاحكام الأساسية وفق النظام القانون الإماراتي بين الباحث في دراسته أحدث التشريعات والأحكام القضائية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية في القوانين الإماراتية حيث تناولت دراسته حقوق الملكية الصناعية والتجارية في باب أول ثم تناول حقوق الملكية الأدبية والفنية في باب ثاني، وتوصل الباحث إلى أن حماية حقوق الملكية الفكرية تتمحور حول أهمية التوفيق بين عدة مصالح متداخلة فيما بينها من خلال حماية مصالح صاحب الحق الفكري ومصلحة المستهلك والمصلحة العليا المرنبطة بالاقتصاد الوطني، مع شرح التنظيم القانوني لحقوق الملكية الفكرية في التشريعات الإماراتية.
2. دراسة (محمد محمود الكمالي، 2020م) بعنوان التحقيق والمقاضاة في جرائم الملكية الفكرية، وهدفت الدراسة إلى بيان الأركان الأساسية لجريمة انتهاك حقوق الملكية الفكرية وتحليل الوسائل اللازمة للملاحقة القضائية في التشريعات الإماراتية ، حيث تناولت الدراسة من خلال ستة فصول وملحق قيود وأوصاف لجرائم الملكية الفكرية وفقا لمايلي: الفصل الأول ماهية الملكية الفكرية، الفصل الثاني عناصر الملكية الفكرية، الفصل الثالث وسائل حماية الملكية الفكرية، الفصل الرابع صورالتعدي على الملكية الفكرية ، الفصل الخامس صورالتعدي على الملكية الفكرية والفصل السادس الإجراءات القضائية لإنفاذ قوانين الملكية الفكرية.
3. دراسة (شوقي نذير، 2012) بعنوان الملكية الفكرية في الفقه الإسلامي بين حق الابتكار وشبهة الاحتكار، وبين فيها الكاتب أن حماية حقوق الملكية الفكرية هي واجب شرعي ينبع من الإيمان بالله تعالى واستشعار الأمانه والمسؤولية في حفظ حقوق الناس، وعدم الإعتداء على أموالهم، وهو يؤدي إلى تحقيق عدد كبير من

المصالح العائدة على مجموع الأمة، على عكس إهدار هذه الحقوق وعدم حمايتها فإنه سبيل المفاسد والتخلف الحضاري والاقتصادي وسبب إلى عزوف العلماء والمفكرين والمنتجين عن الإنتاج الفكري والعلمي وهذا التعدي يعد في نظر الإسلام سرقة وخديعة وإعتداء على أموال الناس وحقوقهم واختصاصاتهم واكل لها بالباطل وهذه كلها جرائم عظيمة وخطيرة تؤثر على المجتمعات والأفراد وتقود إلى المفاسد والزوال ، وقد قسم الباحث دراسته إلى ثلاث أقسام أولاً: المقصود بحماية الملكية الفكرية ، ثانياً : طبيعة حقوق الملكية الفكرية ، ثالثاً : حماية الملكية الفكرية والأدلة الشرعية المؤيدة لذلك.

4. دراسة (امنه صامت، 2011م) بعنوان الحماية الجنائية الموضوعية للعلامات التجارية، حيث تناولت الدراسة موضوع الجرائم الواقعة على العلامات التجارية والتي تعتبر اعتداء على مقومات الدولة الاقتصادية مع تزايد ظاهرة الاعتداء على العلامات التجارية نتيجة للتقدم التكنولوجي المذهل وتزوير وتقليد العلامات التجارية سواء على المستوى المحلي أو الدولي من بعض الدول، حيث أنه من الصعوبة بمكان من الناحية العملية تحديد المتهم الحقيقي في جرائم الاعتداء على العلامة التجارية وبالتالي كان لابد من سعي المجتمعات نحو ضمان سلامة المعاملات الصناعية والتجارية أو الاقتصادية عموماً وذلك بالضرب على أيدي من يلجأ إلى الاعتداء على العلامة التجارية في سبيل تحقيق كسب غير مشروع من خلال الحماية القانونية المتخذة في سبيل حماية حقوق أصحاب العلامات التجارية، وتناولت الدراسة الموضوع في فصلين، الفصل الأول في تأصيل العلامة التجارية وبيان نطاق الحماية الجنائية للعلامة التجارية، والفصل الثاني في بيان الجرائم الواقعة على العلامة التجارية ومكافحة جرائم الإعتداء على العلامة التجارية.

5. دراسة (راشد عبدالمحسن محمد احمد، 2008م) بعنوان الملكية الفكرية والجمارك وفقً لاتفاقية تربس وموقف السودان، حيث اتبعت هذه الدراسة متهجاً وصفياً

تحليلياً تاريخياً للملكية الفكرية والجمارك والعلاقة بينهما وفقاً لما نصت عليه اتفاقية تربس وموقف السودان منها، حيث أن الجمارك السودانية لم تكن في السابق ضمن الجهات التي تدير حماية الملكية الفكرية من تلقاء نفسها إلا اذا طلبت منها جهات الاختصاص ذلك، ولكن بعد أن جاءت اتفاقية تربس المتعلقة بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية أصبحت سلطات الجمارك من الإدارات الفعالة في حماية الملكية الفكرية، وتناولت الدراسة الموضوع في ثلاثة فصول الفصل الأول عن الملكية الفكرية والجمارك والفصل الثاني العلاقة بين الملكية الفكرية والجمارك وفقاً لاتفاقية تربس، والفصل الثالث عن المجهودات التي قام بها السودان ليصبح عضواً في اتفاقية تربس.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث تناولها للملكيه الفكريه وحمايتها والجرائم الناتجه عن انتهاكها بشكل عام الا انها تختلف في الموضمون بشكله ومضومونه الخاص فالدراسة الحالية ركزت على تناول الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية في التشريع الإماراتي بالتركيز على جمارك دبي كنموذجا للدراسة، وبيان للجوانب والاطر القانونية لحماية حقوق الملكية الفكرية وهو ما ركزت عليه هذه الدراسات في الملكية الفكرية والجمارك وفقً لاتفاقية تربس وموقف السودان (لراشد 2008) والحماية الجنائية الموضوعية للعلامات التجارية (امنه صامت، 2011م) والملكية الفكرية في الفقه الإسلامي بين حق الابتكار وشبهة الاحتكار (شوقي نذير، 2012) والتحقيق والمقاضاة في جرائم الملكية الفكرية ل(محمد محمود الكمالي، 2020م) وحقوق الملكية الفكرية الاحكام الأساسية وفق النظام القانون الإماراتي(محمد حسن عبدالله، 2022م)،فقد تنوعت أهداف الدرسات السابقة في دراسة اكل الصور فيما يخث حماية الملكيه الفكرية وبيان والاتجاهات والفوائد والسلبيات

وكذا ما توافقت في موضوعه مع الدراسه الحالية في المشتبهات وم اختلفت مع بعضها في تناولها للجوانب القانونية والاجرءات الجزائية المختلفة.

حيث تتكون هذه الدراسة من مبحثين وخاتمة، تم تناول المبحث الأول لبيان ماهية الملكية الفكرية وصورها، ويشتمل على مطلبين خصصت الأول لتعريف الملكية الفكرية، والثاني لمعرفة صور الملكية الفكرية. أما المبحث الثاني فتناول الإطار القانوني لحماية حقوق الملكية الفكرية والذي اشتمل على معرفة دور وآليات جمارك دبي في حماية حقوق الملكية الفكرية في المطلب الأول منه، أما الثاني فكان لبيان الدور التشريعي والقضائي الإماراتي في حماية حقوق الملكية الفكرية، وتم تذييل الدراسة بخاتمة تشمل مجموعة من النتائج والتوصيات التي توصلت لها الباحثة، وتوثيق لأهم المراجع التي استندت إليها.

المبحث الأول: ماهية الملكية الفكرية وصوره:

في إطار تناولنا للملكية الفكرية في هذا المبحث استلزم تناولنا لماهية الملكية الفكرية وصورها وذلك في المطالب التالية:

المطلب الأول: ماهية الملكية الفكرية

الملكية الفكرية هي ثمرة الإبداع والاختراع البشري، وسميت بالملكية الذهنية لأنها ترد على نتاج ذهني مثال حق المؤلف على مؤلفه وحق المخترع على اختراعه وحق التاجر في علامته (زواني، 2020: 405).

ولقد عرف الإسلام الملكية بأنها هي حكم شرعي مقدر بالعين أو المنفعة، يقتضي تمكين من يضاف إليه من انتفاعه بالعين وأخذ العوض عنه، فالملكية هي اختصاص الإنسان بشيء من الأشياء اختصاصا يمكنه من السيطرة على منافعه وكيانه، وهي اتصال شرعي بين الإنسان والأشياء المشروعة يجعل للإنسان قدرة على التصرف والانتفاع بالأشياء بوجه من وجوه الانتفاع المشروعة مع استطاعته بمنع غيره من التصرف بالأشياء التي تخصه إلا بإذنه (زواني، 2020: 4011).

وتعرف الملكية الفكرية بأنها نتاج فكر الإنسان من إبداعات مثل الاختراعات والنماذج الصناعية والعلامات التجارية والأغاني والكتب والرموز والأسماء، ولا تختلف حقوق الملكية الفكرية عن حقوق الملكية الأخرى فهي تمكن مالك الحق من الاستفادة بشتى الطرق من عمله الذي كان مجرد فكرة ثم تبلور إلى أن أصبح في صورة منتج ويحق للمالك منع الآخرين من التعامل في ملكه دون الحصول على إذن مسبق منه كما يحق له مقاضاتهم في حالة التعدي على حقوقه والمطالبة بوقف التعدي أو وقف استمراره والتعويض عما أصابه من ضرر (عرفات، 2017: 161).

والإنتاج الذهني (الملكية الفكرية أو الملكية الذهنية) يشمل جميع مجالات الملكية التي ترد على أشياء غير مادية كالملكية الأدبية والفنية وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والصناعية والرسوم والنماذج وأي مصنف، علمياً كان أم أدبياً هو ثمار تفكير الإنسان الذي يسهم في تقدم الحضارة الإنسانية (البرعصي، 2006).

وإذا تطرقنا للحديث عن تاريخ الملكية الفكرية فإن مفهوم الملكية الفكرية ليس مفهوماً جديداً ويعتقد أن شرارة نظام الملكية الفكرية قد أوقدت في شمال إيطاليا في عصر النهضة وفى سنة 1474م، صدر قانون في البندقية ينظم حماية الاختراعات ونص على منح حق استئثاري للمخترع، أما نظام حق المؤلف فيرجع إلى اختراع الحروف المطبعية والمنفصلة والآلة الطابعة على يد يوهانس غوتنبرغ عام 1440م وفي نهاية القرن التاسع عشر، رأت عدة بلدان ضرورة وضع قوانين تنظم الملكية الفكرية (عبد الهادي، 2014: 144). أما دولياً فقد تم التوقيع على معاهدتين تعتبران الأساس الدولي لنظام الملكية الفكرية هما: اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية 1883 واتفاقية برن 1886 لحماية المصنفات الأدبية والفنية.

المطلب الثاني: صور الملكية الفكرية

وتشير الملكية الفكرية إلى أعمال الفكر الإبداعية؛ أي الاختراعات والمصنفات الأدبية والفنية والرموز والأسماء والصور والنماذج والرسوم الصناعية. وتنقسم الملكية الفكرية إلى فئتين هما:

- **الفئة الأولى وهي الملكية الصناعية والتجارية** وتشمل: الاختراعات (البراءات) والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية وبيانات المصدر الجغرافية (عبد الهادي، 2014: 156).

يمكن تعريف العلامات التجارية بأنها كل ما يميز منتجاً سلعة كان أو خدمة عن غيره وتشمل على وجه الخصوص الأسماء المتخذة شكلاً مميزاً والإمضاءات والكلمات والحروف والأرقام والرسوم والرموز وعناوين المحال والدمغات والأختام والتصاوير والنقوش البارزة ومجموعة الألوان التي تتخذ شكلاً خاصاً ومميزاً وكذلك أي خليط من هذه العناصر إذا كانت تستخدم أو يراد أن تستخدم إما في تمييز منتجات عمل صناعي أو استغلال زراعي أو استغلال للغابات أو لمستخرجات الأرض، أو أية بضاعة (صامت، 2011).

ويمكن ان يتعرض مالك العلامة التجارية لسرقة علامته التجارية ويتمثل ذلك في تزوير العلامة التجارية وهو نقل كامل ومطابق للأصل أو نقل الأجزاء الرئيسية منها مما يجعل العلامة المزورة مطابقة للعلامة الأصلية إلى حد كبير، أو بتقليد العلامة التجارية هو اصطناع علامة تماثل في مجملها العلامة الأصلية تماثلاً من شأنه أن يضلل الجمهور بخصوص البضاعة التي تميزها العلامة (غنام، 2015: 153). وتقليد العلامة التجارية والاسم التجاري للشركة الأصلية وتثبيتها على المنتج المقلد وتزوير البيانات التجارية (غنام، 2015: 153).

وفيما يخص أساليب التقليد والغش فتختلف بحسب طبيعة ونوع السلعة ووسائل الجاني وأدواته والإمكانيات المتاحة، وتتنوع الطرق بهدف محاكاة المنتج الأصلي ظاهرياً.

ومن شروط منح براءة الاختراع أن يلبي الاختراع عدة معايير لكي يكون جديراً بحماية البراءة وتشتمل هذه المعايير بشكل خاص على وجود موضوع ضمن الاختراع قابلاً

للحصول على براءة، وأن يكون قابلاً للتطبيق صناعياً (مفيداً) وأن يكون جديداً (الجدة) (الطيب، 2013: 131).

بناءً على هذه الخاصية لقانون الملكية الصناعية، كان يتوجب من أجل الحصول على حماية لبراءة الاختراع في أكثر من بلد أن يتم اكتساب الحق على موضوع الحماية في كل من هذه البلدان، بمعنى أن يتم الحصول على براءة لاختراع معين من كل البلدان التي يراد حماية الاختراع فيها، وإذا أخذنا بعين الاعتبار اختلاف كل من قوانين البلدان المختلفة فيما يتعلق بطرق اكتساب براءة الاختراع وحمايتها لأدركنا مقدار تعقيدات الحصول على حماية في كل من البلدان المختلفة (البهي، 2015: 186).

- **والفئة الثانية هي الملكية الأدبية والفنية وهي حق المؤلف** ويضم: المصنفات الأدبية والفنية كالروايات والقصائد والمسرحيات والأفلام والألحان الموسيقية والرسوم واللوحات والصور الشمسية والتماثيل والتصميمات الهندسية.

وتتضمن الحقوق المجاورة لحق المؤلف حقوق فناني الأداء المتعلقة بأدائهم، وحقوق منتجي التسجيلات الصوتية المرتبطة بتسجيلاتهم، وحقوق هيئات الإذاعة المتصلة ببرامج الراديو والتليفزيون. وهي عبارة عن حقوق تنصب على ما يبتدعه أصحابها من ابتكارات في حقول الآداب والفنون (غنايم، 1996). إن حق المؤلف هو النتاج الفكري أو الأدبي أو الفني الذي يشتمل عليه العمل ونشره، وإن الجانب المادي هو نتيجة مجردة لممارسة المؤلف لحقه الشخصي، كما إن الاعتداء على حق المؤلف هو اعتداء يمس شرفه واعتباره (ابوبكر، 2008)، ونعني بالمصنفات الأدبية بشتى أنواعها المكتوبة والشفوية وكذا المصنفات التي تتفرع إلى مصنفات شائعة مثل المسرح والموسيقى والسينما وكذا الرسوم وغيرها (خلفي، 2007). وتسمح للمبدع ومالك العلامة التجارية وبراءة الاختراع وحق المؤلف بالاستفادة من عمله وتعبه واستثماره، وهذا لا يعني أنه احتكر الفكر على الأخرين بل العكس، حيث ترد هذه الحقوق في المواد القانونية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص على حق

الاستفادة من حماية المصالح المعنوية والمادية الناجمة عن نسبة النتاج العملي أو الأدبي أو الفني الى مؤلفه.

حيث زاد اهتمام الدول بالملكية الفكرية وحمايتها من خلال دعم الابتكارات الجديدة وضمان حماية الملكية الفكرية وبراءة الاختراع في كافة المجالات التي تؤدي إلى تقدم البشرية ونهضتها والعمل على توفير الحماية القانونية للابتكارات الجديدة وصيانتها من استغلال الآخرين له مع الاهتمام بالملكية الفكرية للأفراد والمنظمات وحمايتها من التقليد أو التزوير مما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (عرفات، 2017: 167).

المبحث الثاني: الإطار القانوني لحماية الملكية الفكرية

في إطار تناولنا للإطار القانوني لحماية الملكية الفكرية في جمارك دبي والتشريع الإماراتي في هذا المبحث استلزم تناولنا بيان الدور التشريعي والقضائي الإماراتي في حماية حقوق الملكية الفكرية وذلك في المطالب التالية:

المطلب الاول: دور وآليات جمارك دبي في حماية الملكية الفكرية

تولي جمارك دبي اهتماماً كبيراً بحماية حقوق الملكية الفكرية وتتصدى بشدة لمحاولات التعدي عليها من خلال تطوير أنظمة الاستخبارات الجمركية وإدارة المخاطر وآليات المعاينة والتفتيش على التصدي للبضائع المقلدة لمنع دخولها إلى دولة الإمارات العربية المتحدة أو حتى عبورها للعالم الخارجي، حيث زودت دائرة جمارك دبي بأحدث تقنيات الفحص والتفتيش كما تم دعم هذه القدرات من خلال تأهيل وتدريب المفتشين الجمركيين على اكتشاف وضبط البضائع المقلدة.

أن لجمارك دبي دوراً هاماً في حماية حقوق الملكية الفكرية لدعم قدرة دولة الإمارات العربية المتحدة على تعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة عبر حماية المستهلك من

أضرار البضائع المقلدة وتحسين بيئة الاستثمار من خلال الحفاظ على حقوق المستثمرين وتمكينهم من تحقيق أفضل مستويات العائد بعيداً عن تكبد الخسائر نتيجة لتقليد علاماتهم التجارية، الأمر الذي يجعل الاقتصاد الوطني قادراً على جذب المزيد من الاستثمارات ويعزز النمو في قيمة التجارة الخارجية.

تكفل جمارك دبي الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية كما تعمل على ترسيخ دبي كمركز عالمي للتجارة الدولية وذلك من خلال تشجيع الشركات من كافة الدول على اختيار دبي كمقصد لتجارتها مما يضمن حماية ملكيتها الفكرية من التقليد والتزوير، وقد استطاعت الدولة التعامل بكفاءة مع تحديات جائحة كوفيد 19 وحولت هذه التحديات إلى فرص وانجازات، وهذا ما نلمسه بوضوح من نجاح جمارك دبي بفضل أنظمتها التقنية المتطورة، في إنجاز 16 مليون معاملة جمركية في 2020 وبنمو قوي بواقع 23 % مقارنة مع 13 مليون معاملة لعام 2019 (الخالدي، 2021: 254). حيث حرصت جمارك دبي على مكافحة عمليات التقليد والتزوير للعلامات التجارية في دبي، فقامت بالكثير من العمل المتميز الذي قامت به دائرة الجمارك لتحسين إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وتحقيق أعلى درجات الشفافية في مكافحة البضائع المقلدة والمقرصنة، ويُعد التعريف بجهود جمارك دبي في هذا المجال من الأمور التي تشجع الإدارات الجمركية في العالم على القيام بدورها في حماية حقوق الملكية الفكرية (متولي، 2018: 220).

وأسهمت جهود جمارك دبي الهادفة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية في تحقيق هذا الإنجاز الجديد، وأوضح مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة الأمريكية، في تقريره أصدره حول الالتزام العالمي بحقوق الملكية الفكرية، أن دولة الإمارات حققت تقدماً كبيراً في هذا المجال من خلال سلسلة من الإجراءات التي طبقتها عدة جهات حكومية بالدولة (عبد العليم، 2017: 233).

كان لجهود جمارك دبي دور أساسي في تمكين الدولة من الخروج من قائمة الرقابة التي تشمل الدول الأقل التزاماً بحماية حقوق الملكية الفكرية، حيث يتولى مكتب الممثل

التجاري للولايات المتحدة الأمريكية متابعة السياسة التجارية الأمريكية ويمثل الحكومة الأمريكية في المفاوضات التجارية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف كما يقوم بإصدار التقارير السنوية حول التزام الدول بالقوانين والاتفاقيات الدولية المنظمة للتجارة العالمية ويشمل ذلك حماية حقوق الملكية الفكرية (عبد الوهاب، 2016: 184).

وتستعين لجان الملكية الفكرية بمن تشاء من المتخصصين بدراسة قوانين الملكية الفكرية وحق المؤلف ومراجعة القوانين ووضع تصور لأوجه النقص في تلك القوانين التي تقلل من فاعلية تلك القوانين في مواجهة جرائم الملكية الفكرية والخروج بمشروع للقانون ليتم عرضه بعد ذلك على الجهات المعنية بهذا الأمر، كما أعلن اتحاد الناشرين العرب إطلاق حملة لمحاربة جرائم الملكية الفكرية والتعريف بحقوقها، بالتنسيق بين اتحاد الناشرين العرب ولجان الملكية الفكرية في الاتحادات المحلية (عبد الله، 2015: 196).

وقامت جمارك دبي بتوعية المجتمع في المراكز التجارية والمدارس وزيارة الدوائر الحكومية في الدولة حيث أنه بخصوص التوعية والتثقيف كان هناك اهتمام منذ البداية بتأسيس قسم خاص للتوعية يعمل به فريق من الخبراء والمتخصصين والقانونيين يشرحون للمجتمع كيفية حماية مشروعاتهم ومنتجاتهم ومؤلفاتهم وعلامتهم التجارية والاسم التجاري وقد خطت جمارك دبي خطوات كبيرة في هذا المجال من خلال عمليات التثقيف والتوعية وقد قامت إدارة حقوق الملكية الفكرية في جمارك دبي بعمل نموذج من خلال التعاون والشراكة مع وزارة التربية والتعليم بإطلاق جائزة على مستوى الدولة لطلبة المدارس والجامعات لحماية الملكية الفكرية وبدأت العمل على تثقيف الجيل القادم وقد طبقت منظمة الـ"وايبو" للملكية الفكرية نفس النموذج وأطلقت مسابقة على مستوى العالم للملكية الفكرية للمدارس.

ولابد من الحديث عن مبادرة جمارك دبي بإعادة تدوير البضائع المقلدة وهي أول دائرة تقوم بإعادة تدوير للبضائع المقلدة على مستوى العالم وليس لديها إتلاف بل تمت الاستفادة من هذه البضائع عن طريق الاستدامة والحفاظ على البيئة، علماً بأن البضائع التي يتم تدويرها متنوعة من أحذية وملابس وهواتف. كما إن إنشاء قاعدة البيانات الخاصة

بالملكية الفكرية ساهمت بشكل كبير في التعامل مع أصحاب العلامات التجارية وبينت الكثير من المعلومات المهمة حيث ساهم تحليل هذه البيانات في تغطية الكثير من الأمور والتعاون مع المراكز الجمركية وبهذه الأرقام وكانت أول قاعدة بيانات متخصصة في الملكية الفكرية على مستوى المنطقة.

فجمارك دبي جزء لا يتجزأ من عملية الحفاظ على البيئة من خلال تدوير البضائع وتدوير الأوراق التي كانت تستخدم سابقاً والدائرة تحظى بدعم كامل من رئيس المؤسسة ومدير عام الدائرة للعمل على هذه المبادرة لزراعة المليون شجرة في مختلف المناطق بالإمارة (غنام، 2015: 177).

ومن خلال استخدام النظام التكنولوجي لتطوير أداء الإدارة وتحسين العمل وللحصول على الملكية الفكرية يجب النظر في منح إدارات حقوق الملكية الفكرية استقلالاً ذاتياً من الناحية التشغيلية مع تحديد أهداف إستراتيجية مؤهلة ومتابعة مؤشرات حقوق الملكية الفكرية عالمياً ودراسة تحسين منهجية العمل الحالية والإسراع في تنفيذ نظام تكنولوجيا المعلومات لتطوير الأداء واستخدام تقنية المعلومات والكفاءات الوطنية لخدمة المتعاملين بشكل أفضل وأسرع والنظر في تقديم طلب لنيل عضوية الطرق السريعة لبراءات الاختراع الذي سيساعد على تسريع إجراءات تسجيلها باستخدام بوابة الكترونية لتسجيل حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع واستغلال الموارد الوطنية لبناء القدرات والتخلص من التراكم الراهن لطلبات براءة الاختراع ومراجعة رسوم تسجيل براءات الاختراع والعلامات التجارية بما يتلاءم مع الرسوم العالمية ورؤية الدولة (شاكر، 2013: 230).

وعملت إدارة حماية حقوق الملكية الفكرية بجمارك دبي على اقامة وتنسيق اجتماعات لفريق العمل الموحد للملكية الفكرية على مستوى الدولة، والذي يتولى التنسيق بين الوزارات والدوائر والمؤسسات المعنية بحماية حقوق الملكية الفكرية في دولة الإمارات العربية المتحدة (شاكر، 2013: 231).

وفيما يخص مبادرات حماية حقوق الملكية الفكرية أن دائرة جمارك دبي أطلقت في العام 2016 عدة مبادرات في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية، أبرزها مبادرة سفراء الملكية الفكرية بين طلبة المدارس والجامعات الذين يتولون تنظيم الأنشطة التوعوية للطلبة، كما تولت جمارك دبي رعاية المهرجان الدولي لسينما الأطفال وأطلقت جائزة للملكية الفكرية ضمن جوائز المهرجان الفكرية (عبد الوهاب، 2016: 191).

وتتبنى جمارك دبي منذ سنوات طويلة ثقافة الابتكار لتعزيز قدرتها على التطوير والتحسين المستمر لتلبية متطلبات التطور الاقتصادي المتصاعد لإمارة دبي، وترسيخ مركزها محوراً عالمياً للتجارة، وعلى الرغم من اختلاف التحديات باختلاف مواقع العمل الجمركي، فقد استطاع مركز الابتكار في جمارك دبي أن يحول هذه التحديات إلى إنجازات وابتكارات تصدرت بها جمارك دبي المركز الأول على مستوى الشرق الأوسط (المؤسسة الأكثر ابتكاراً) وفق تقرير المعهد العالمي للابتكار عن منطقة الشرق الأوسط لعام 2021.

حيث أن المركز امتداد لقسم المقترحات والشكاوى في جمارك دبي، الذي تحول إلى مركز للابتكار أنشئ في عام 2020 بقرار من سلطان أحمد بن سليم رئيس مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة، وتم فصل قسم الشكاوى والاقتراحات عن الموارد البشرية ومنحه الاستقلالية في خطوة جريئة لتصبح أولى المؤسسات الحكومية في إمارة دبي التي تتخذ مثل هذه الخطوة (خميس، 2020: 169).

المطلب الثاني: الدور التشريعي والقضائي الإماراتي في حماية حقوق الملكية الفكرية

إن مواد التشريع الإماراتي تنص في مرسومها بقانون اتحادي رقم 38 لسنة 2021 في المادة 48 فيما يخص الضبطية القضائية فإنه يكون لموظفي الوزارة أو موظفي الجهة المحلية الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير أو رئيس الجهة القضائية المحلية صفة مأموري الضبط القضائي في إثبات ما يقع من مخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون أو لائحته التنفيذية أو القرارات الصادرة تنفيذا لهما وذلك في نطاق اختصاص كل منهم.

و بديلاً عن ضباط الشرطة القضائية يتم تعيين الأعوان المحلفين العاملين لدى الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة من أجل إتمام مهمة التحفظ على النسخ التي قلدت المحتوى الأصلي للمؤلف والتي تم الاعتماد في كتابتها على المحتوى الأصلي للمؤلف أو كونها إحدى دعائم المصنفات أو الأداء الفني بشرط أن يتم تعيين حراسة عليها ، وفي حالة حظر صناعة المحتوى الغير المشروع فإن التشريع الإماراتي ينص على أنه من حق رئيس الهيئة التابعة للقضاء على المستوى الإقليمي وبالحصول على موافقة صاحب الحق أو النائب عنه، أن يصدر أمراً بوقف صناعة المحتوى الذي يعتمد على النسخ من المحتوى الأصلي للمؤلف، واحتجاز هذا المحتوى المنسوخ (ناصر، 2016: 212)

حيث تركز التشريعات الإماراتية على مكافحة الاتجار بالسلع غير المشروعة التي تكمن بتنوع محركات العرض والطلب على هذه البضائع فمحركات العرض تتمثل في ربحية عالية من حجم السوق المستهدف، الرقابة الغير فعالة، تنوع وسائل التوزيع، عقوبات غير رادعة، والاستفادة من قوة العلامات التجارية الأصلية. بينما محركات الطلب تتمثل في رخص الثمن سهولة الحصول على المنتجات المقلدة عدم الاهتمام بجودة المنتج، قلة وعي المستهلكين بالآثار الصحية للمنتجات المقلدة، عقوبات غير رادعة، قلة وعي المستهلكين بأهمية حماية الملكية الفكرية لأصحاب العلامات التجارية (الغويري، 2012: 195).

وتتضح الأضرار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الاتجار بالسلع غير المشروعة على صحة السلع من خلال استخدام المنتجات المقلدة في صناعة الأدوية، وتؤثر في السلامة من خلال قطع غيار السيارات المقلدة وتكبد المستهلك خسائر مادية كبيرة جراء تجارة السلع المقلدة مثل الأقمشة والساعات والمجوهرات (ناصر، 2016: 221).

بالإضافة إلى التبعات البيئية الناتجة عن السلع المقلدة مثل التخلص المنتجات الالكترونية والكيميائية المقلدة والخسائر الجسيمة لأصحاب العلامات التجارية، أما الآثار العامة الناتجة عن الاتجار بالسلع غير المشروعة فتتمثل في التأثير سلباً على الابتكار والنمو وتقلل من الاستثمار الأجنبي المباشر وتؤثر سلباً على ثقة المستهلك ولها تأثير خطير على

صحة وسلامة المستخدمين وتقلل عائدات الجمارك والضرائب للحكومات وتدفع الحكومات مبالغ طائلة لمكافحة تجارة السلع المقلدة.

وكذلك في احتجاز المصنفات يتم احتجاز ما ينتج عن نشر أو استغلال المحتوى المنسوخ من إيرادات، وأضفى المشرع على هذه الحالات الخاصة بالمحتوى المنسوخ صفة الاستعجال في ممارسة الإجراءات اللازمة حتى وإن كان هذا خارج ساعات العمل القانونية (سليم، 2016: 232).

وفيما يخص تحديد الجهة المختصة التي تتولى أمر الفصل في طبيعة النزاع فقد نصت المادة 35 من المرسوم بقانون اتحادي رقم 39 لسنة 2021 بشأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة بأنه مع مراعاة أحكام القانون الاتحادي رقم 11 لسنة 1992 لقاضي الأمور المستعجلة بالمحكمة المدنية المختصة بناءً على طلب المؤلف أو من يخلفه وبمقتضى أمر على عريضة أن يأمر بالإجراءات التالية بالنسبة لكل مصنف تم نشره أو عرضه بدون إذن كتابي من المؤلف أو من يخلفه:

1. وقف نشر المصنف أو عرضه أو صناعته
2. توقيع الحجز على المصنف الأصلي أو نسخه والمواد التي استعملت في إعادة نشره أو استخراج نسخ منه بشرط أن تكون تلك المواد غير صالحه إلا لإعادة نشر المصنف.
3. إثبات الأداء العلني بالنسبة لإيقاع أو تمثيل أو إلقاء مصنف بين الجمهور ومنع استمرار العرض القائم أو حظره مستقبلاً.
4. توقيع الحجز على الإيراد الناتج من النشر أو العرض.
5. إثبات واقعة الاعتداء على أي من الحقوق المحكمة طبقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون.

وللقاضي الأمور المستعجلة أن يفرض على الطالب إيداع كفالة مناسبة، وعلى الطالب أن يرفع أصل النزاع إلى المحكمة المدنية خلال عشرين يوماً التالية لصدور الأمر،

فإذا لم يرفع في هذا الميعاد زال كل أثر له حسب المادة 35 من المرسوم بقانون اتحادي رقم 39 لسنة 2021 بشأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

فأهمية الحفاظ على حق الناتج الفكري لشخص ما تكمن في أن الإنسان ذو طبيعة ثقافية وليست مادية فقط، فالتطور الفكري الذي يحققه الإنسان هو أعلى الإنجازات التي يثبت بها الشخص تحقيقه لذاته، وتحفيز الإنتاج الفكري وحماية هذه الإبداعات من العوامل الأساسية التي تدفع المجتمع إلى الأمام من الناحية الثقافية والاقتصادية. وبكلمات أخرى، إن حماية حقوق التأليف هو أمر يصب في مصلحة أفراد المجتمع بأكمله ويلجأ الشخص الذي وقع ضحية لجريمة النسخ أو أي جريمة متضادة مع ما ينص عليه قانون حماية الملكية الفكرية بالتقدم بشكوى للهيئة القضائية.

ويمكن تحديد مدى نوع التعدي على حماية الملكية الفكرية عن طريق دور الشخص الذي قام بنقل المصنف أو الأداء الفني للجمهور المستقبل من خلال التمثيل أو الأداء العلني أو البث الإذاعي أو الإذاعي البصري، أو الشخص الذي استغل عمله أو استغل أي وسيلة يمتلكها في التعدي على حق الملكية الفكرية لمؤلف محتوى معين أو الحقوق المجاورة (منصور، 2017: 222).

وإذا تطرقنا للحديث عن الحماية المدنية فإنه يجوز لصاحب الاختراع أن يرفع دعوى المنافسة غير المشروعة مطالباً بالتعويض عما لحقه من ضرر نتيجة لاعتداء الغير على اختراعه، وهي دعوى مسئولية تقصيرية (البهي، 2015: 184).

كما أن دور القضاء في حماية حقوق الملكية الفكرية يبرز عند وقوع انتهاك لهذه الحقوق مما يمثل خرقاً للقوانين التي وضعتها السلطة التشريعية حيث يتدخل القضاء لكفالة وحماية الحق المدعى بانتهاكه عن طريق الفصل في المنازعات الناشئة عن انتهاك هذه الحقوق ويتم الفصل في المنازعات بموجب أحكام القوانين الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية الى جانب القوانين الاخرى ذات الصلة حسب طبيعة الحق المنتهك.

كما يفرض المشرع عقوبة على كل من استغل عمله أو أي وسيلة يمتلكها في التعدي على حقوق الملكية الفكرية للمؤلف وأيضاً من يبدي الرفض تجاه دفع المكافأة التي تذهب عن استحقاق لحق الملكية الفكرية للمؤلف أو أصحاب حقوق أخرى تم الإقرار بها (شحاتة، 2014: 241).

وبينت المادة 49 من المرسوم بقانون اتحادي رقم 36 لسنة 2021 بشأن العلامات التجارية بأنه يعاقب بالحبس والغرامة التي لا تقل عن مائة ألف درهم ولا تزيد عن مليون درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من زور علامة تم تسجيلها طبقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون أو قلدها بطريقة تدعو إلى تضليل الجمهور سواء بالنسبة للسلع أو الخدمات التي تميزها العلامة التجارية الأصلية أو تلك التي تماثلها او استعمل علامة تجارية مزورة أو مقلدة لأغراض تجارية مع علمه بذلك حسب المادة 49 من المرسوم بقانون اتحادي رقم 36 لسنة 2021 بشأن العلامات التجارية.

ونصت المادة 39 المختصة بالعقوبات في المرسوم بقانون اتحادي رقم 39 لسنة 2021 بشأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة بأنه مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها أي قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهرين وبالغرامة التي لا تقل عن عشرة الاف درهم ولا تزيد عن مائة ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من قام بغير إذن كتابي من المؤلف أو صاحب الحق المجاور أو خلفهما بأي من الأفعال الاتية:

1. الاعتداء على حق من الحقوق الأدبية أو المالية للمؤلف أو صاحب الحق المجاور المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون بما في ذلك وضع أي مصنف أو أداء أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي مما تشمله الحماية المقررة في هذا المرسوم بقانون في متناول الجمهور سواء عبر أجهزة الحاسب الآلي أو شبكات الانترنت أو شبكات المعلومات أو شبكات الاتصالات أو غيرها من الطرق أو الوسائل الاخرى.

2. البيع أو التأجير أو الطرح التداول بأي صوره من الصور لمصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي محمي طبقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون وتتعدد العقوبة بتعدد المصنف أو الأداء أو البرنامج أو التسجيل محل الجريمة.
3. وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر والغرامة التي لا تقل عن مائة ألف درهم ولا تزيد عن خمسمائة ألف درهم في حالة العود، حسب المادة 39 من المرسوم بقانون اتحادي رقم 39 لسنة 2021 بشأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

الخاتمة والنتائج والتوصيات

من خلال ما تناولناه في هذه الدراسة البحثية فقد توصلت الباحثة الى العديد من النتائج البحثية وهي كالاتي:

1. إن الملكية الفكرية للعلامات التجارية تكون عبارة عن صورة أو علامة مميزة وتستخدم لتمييز بين سلعة أو منتج تابع لشركة معينة عن السلع والمنتجات التي تنتجها شركات أخرى.
2. تشمل الحقوق القانونية لحماية الملكية الفكرية في دولة الإمارات براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق التأليف والنشر والتصاميم.
3. تُطبق الحماية القانونية للملكية الفكرية في دولة الإمارات بما يسمح للمبدع ومالك العلامة التجارية وبراءة الاختراع وحق المؤلف بالاستفادة من عمله وتعبه واستثماره.
4. أهمية الدور الذي تلعبه جمارك دبي حماية حقوق الملكية الفكرية وفي منع انتشار البضائع المزيفة على الرغم من درجة التشابه العالية مع المنتج الأصلي وصعوبة التمييز بينهما نظراً لاستخدام التكنولوجيا الحديثة في تصنيعها.
5. يتوجب من أجل الحصول على حماية لبراءة الاختراع في أكثر من بلد أن يتم اكتساب الحق على موضوع الحماية في كل من هذه البلدان.

التوصيات:

1. نوصي أن تكون مسألة العلامات التجارية وتسجيلها منظمة محلياً بحيث يتم إنشاء بوابة إلكترونية للشكاوى والاقتراحات الخاصة بالملكية الفكرية تضمن المحافظة على مواكبة التطور الدائم لسوق العلامات التجارية.
2. نوصي الانضمام للمنظمات والهيئات الدولية والعالمية التي تتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية وتوقيع الاتفاقيات اللازمة لحماية حقوق ملاك العلامات التجارية.
3. نوصي بدراسة فرض غرامات وعقوبات أشد وتدريب القضاة على قضايا حقوق الملكية الفكرية بصورة دورية مع رفع مستوى العقوبات بحق المخالفين لقوانين العلامات التجارية.
4. زيادة التثقيف والوعي لأفراد المجتمع بأهمية حقوق الملكية الفكرية من خلال زيادة إنشاء مراكز التدريب الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية وإعطاء المزيد من الدورات لطلبة الجامعات والمدارس وكذلك الموظفين.

شكر وتقدير Acknowledgments

يتقدم الباحثون بالشكر إلى الجامعة العلوم الإسلامية الماليزية (**USIM**)، لإعطاء بيئة مواتية لإجراء وبناء فكرة هذا المقال.

تضارب المصالح Conflict Of Interests

يعلن ويعترف الباحثون بعدم وجود تنافس في المصالح المالية أو الشخصية أو غيرها فيما تتعلق بكتابة هذا المقال.

مساهمات الباحثين Authors' Contributions

صمم الباحثون هذه الدراسة كلها سويا.

قائمة المصادر والمراجع

ابراهيم محمد ناصر 2016، الدور التشريعي في حماية الملكية الفكرية وبراءة الاختراع، دار العلوم للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية.

امنه صامت 2011، الحماية الجنائية الموضوعية للعلامات التجارية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية.

إيهاب عباس الخالدي 2021، إنجازات جمارك دبي في ظل جائحة كورونا، المنارة للمنشورات، جدة.

حسن محمود عبد العليم 2017، مجهودات جمارك دبي وحقوق الملكية الفكرية، الوفاء للمنشورات، جمهورية مصر العربية.

حسين يوسف غنايم 1996، الحماية القانونية للملكية الفكرية بدولة الإمارات، سلسلة مطبوعات اتحاد غرف التجارة والصناعة.

خالد محمود مصطفى 2014، الحماية الدولية للعلامات التجارية، دار الإيمان للنشر والتوزيع، الإسكندرية.

راشد عبدالمحسن محمد احمد 2008، الملكية الفكرية والجمارك وفقاً لاتفاقية تربس وموقف السودان، جامعة الزعيم الأزهري بالسودان.

زواني نادية 2020، الملكية الفكرية بين الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية والاقتصادية المجلد،57، العدد02.

سالم أحمد متولي 2018، اليات جمارك دبي في حماية الملكية الفكرية، دار الميزان للنشر والتوزيع، الإمارات.

سامح سعيد عبد الله 2015، العلامة التجارية في ظل دور جمارك دبي، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الإمارات.

سعيد السيد عبد الوهاب 2016، جمارك دبي ودورها في حماية براءات الاختراع، دار المنال للنشر والتوزيع، دمشق.

شذى أحمد الطيب 2013، شطب العلامة التجارية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن.

شريف محمد غنام 2015، حماية العلامات التجارية عبر الانترنت، دار الكتاب للنشر والتوزيع، الإمارات.

شوقي نذير 2012، الملكية الفكرية في الفقه الإسلامي بين حق الابتكار وشلهة الاحتكار، مجلة الافاق العلمية، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، العدد 6، فبراير.

طارق فهمي سليم 2016، العلامة التجارية ودورها في حماية المنتج والمستهلك، دار المعارف للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية.

عبد الرحمن محمد منصور 2017، حماية العلامة التجارية، دار السلام للنشر والتوزيع، الإمارات.

عبدالجليل فضيل البرعصي 2006، نشأة حقوق الملكية الفكرية وتطورها، مجلس الثقافة العام، ليبيا.

عبدالرحمان خلفي 2007، الحماية الجزائية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، منشورات الحلبي الحقوقية.

علي ابراهيم خميس 2020، الحماية في الشركات التجارية، دار الفنار للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية.

محسن عبد الرحمن شاكر 2013، العلامة التجارية وجمارك دبي، دار الفكر للنشر والتوزيع، بيروت.

محمد حسن عبدالله 2022، حقوق الملكية الفكرية الاحكام الأساسية وفق النظام القانوني الإماراتي، دار الافاق المشرقة، الشارقة.

محمد خليل يوسف ابوبكر 2008، حق المؤلف في القانون، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان.

محمد عبد الله الغويري 2012، العلامة التجارية وحمايتها، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الإمارات.

محمد كامل البهي 2015، الحماية المدنية للملكية الفكرية، دار العلوم للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية.

محمد محمود الكمالي 2020، التجقيق والمقاضاة في درائم الملكية الفكرية، معهد التدريب القضائي، دبي.

موسى محمود شحاتة 2014، براءات الاختراع الدولية، دار الفلك للنشر والتوزيع، الإمارات.

هشام منصور عبد الهادي 2014، النظام القانوني للعلامة التجارية، دار الرازي للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية.

وليد حسين عرفات 2017، الشركات التجارية، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الإمارات.

القوانين والتشريعات:

مرسوم بقانون اتحادي رقم 38 لسنة 2021 بشأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة

مرسوم بقانون اتحادي رقم 36 لسنة 2021 بشأن العلامات التجارية

قائمة المصادر والمراجع

Qā'imah al-maṣādir wa-al-marāji'

Ibrāhīm Muḥammad Nāṣir 2016, *al-Dawr al-tashrī'ī fī Ḥimāyat al-Malakīyah al-fikrīyah wa-Barā'ah al-ikhtirā'*, Dār al-'Ulūm lil-Nashr wa-al-Tawzī', Jumhūrīyat Miṣr al-'Arabīyah.

Amnh ṣāmit 2011, *al-Ḥimāyah al-jinā'īyah al-mawḍū'īyah lil-'alāmāt al-Tijārīyah*, Dār al-Fikr al-Jāmi'ī, al-Iskandarīyah

Īhāb 'Abbās al-Khālidī 2021, *Injāzāt Jamārik Dubayy fī ẓill jā'ḥh kowronā*, al-Manārah lil-Mawsū'āt, Jiddah.

Ḥasan Maḥmūd 'Abd al-'Alīm 2017, *majhuwdāt Jamārik Dubayy wa-ḥuqūq al-Malakīyah al-fikrīyah*, al-Wafā' lil-Mawsū'āt, Jumhūrīyat Miṣr al-'Arabīyah.

Ḥusayn Yūsuf Ghanāyim 1996, *al-Ḥimāyah al-qānūnīyah lil-milkīyah al-fikrīyah bi-Dawlat al-Imārāt*, Silsilat Maṭbū'āt Ittiḥād Ghuraf al-Tijārah wa-al-Ṣinā'ah.

Khālid Maḥmūd Muṣṭafá 2014, *al-Ḥimāyah al-Dawlīyah lil-'alāmāt al-Tijārīyah*, Dār al-īmān lil-Nashr wa-al-Tawzī', al-Iskandarīyah.

Rāshid 'bdālmḥsn Muḥammad Aḥmad 2008, *al-Malakīyah al-fikrīyah wa-al-jamārik wafqan lātfāqyh Tirbs wa-mawqif al-Sūdān*, Jāmi'at al-Za'īm al-Azharī bi-al-Sūdān.

Ziwāny Nādiyah 2020, *al-Malakīyah al-fikrīyah bayna al-sharī'ah al-Islāmīyah wa-al-qānūn al-Jazā'irī, al-Majallah al-Jazā'irīyah lil-'Ulūm al-qānūnīyah, al-siyāsīyah wa-al-iqtiṣādīyah* al-mujallad, 57, al'dd02.

Sālim Aḥmad Mutawallī 2018, *ālyāt Jamārik Dubayy fī Ḥimāyat al-Malakīyah al-fiqrīyah*, Dār al-mīzān lil-Nashr wa-al-Tawzī', al-Imārāt.

Sāmiḥ Sa'īd 'Abd Allāh 2015, *al-'alāmah al-Tijārīyah fī ẓill Dawr Jamārik Dubayy*, Dār al-Ḥikmah lil-Nashr wa-al-Tawzī', al-Imārāt.

Sa'īd al-Sayyid 'Abd al-Wahhāb 2016, *Jamārik Dubayy wa-dawruhā fī Ḥimāyat barā'āt al-ikhtirā'*, Dār al-manāl lil-Nashr wa-al-Tawzī', Dimashq.

Shadhá Aḥmad al-Ṭayyib 2013, *shṭb al-'allāmah al-Tijārīyah*, Dār al-Thaqāfah lil-Nashr wa-al-Tawzī', al-Urdun.

Sharīf Muḥammad Ghannām 2015, *Ḥimāyat al-'alāmāt al-Tijārīyah 'abra al-Intarnet*, Dār al-Kitāb lil-Nashr wa-al-Tawzī', al-Imārāt.

Shawqī Nadhīr 2012, *al-Malakīyah al-fikrīyah fī al-fiqh al-Islāmī bayna Ḥaqq al-ibtikār wshlhh al-Iḥtikār*, Majallat al-Āfāq al-'Ilmīyah, al-Markaz al-Jāmi'ī ltāmnghst, al-Jazā'ir, al-'adad 6, Fabrāyir.

Ṭāriq Fahmī Salīm 2016, *al-'alāmah al-Tijārīyah wa-dawruhā fī Ḥimāyat al-muntaj wālmsthlk*, Dār al-Ma'ārif lil-Nashr wa-al-Tawzī', Jumhūrīyat Miṣr al-'Arabīyah.

'Abd al-Raḥmān Muḥammad Manṣūr 2017, *Ḥimāyat al-'alāmah al-Tijārīyah*, Dār al-Salām lil-Nashr wa-al-Tawzī', al-Imārāt.

'Abd-al-Jalīl Faḍīl al-Bar'aṣī 2006, Nash'at Ḥuqūq al-Malakīyah al-fikrīyah wa-taṭawwuruhā, Majlis al-Thaqāfah al-'āmm, Lībiyā.

'Bdālrḥmān Khalafī 2007, *al-Ḥimāyah al-jazā'īyah li-Ḥuqūq al-mu'allif wa-al-ḥuqūq al-mujāwirah*, Manshūrāt al-Ḥalabī al-Ḥuqūqīyah.

'Alī Ibrāhīm Khamīs 2020, *al-Ḥimāyah fī al-sharikāt al-Tijārīyah*, Dār al-fanār lil-Nashr wa-al-Tawzī', Jumhūrīyat Miṣr al-'Arabīyah.

Muḥsin 'Abd al-Raḥmān Shākir 2013, *al-'alāmah al-Tijārīyah wjmārk Dubayy*, Dār al-Fikr lil-Nashr wa-al-Tawzī', Bayrūt.

Muḥammad Ḥasan Allāh 2022, *Ḥuqūq al-Malakīyah al-fikrīyah al-aḥkām al-asāsīyah wafqa al-niẓām al-qānūnī al-Imārātī*, Dār al-Āfāq al-mushriqah, al-Shāriqah.

Muḥammad Khalīl Yūsuf abwbkr 2008, *Ḥaqq al-mu'allif fī al-qānūn*, al-Mu'assasah al-Jāmi'īyah lil-Dirāsāt wa-al-Nashr wa-al-Tawzī', Lubnān.

Muḥammad 'Abd Allāh al-Ghuwayrī 2012, *al-'alāmah al-Tijārīyah wa-ḥimāyatuhā*, Dār al-Falāḥ lil-Nashr wa-al-Tawzī', al-Imārāt.

Muḥammad Kāmil al-Bahī 2015, *al-Ḥimāyah al-madanīyah lil-milkīyah al-fikrīyah*, Dār al-'Ulūm lil-Nashr wa-al-Tawzī', Jumhūrīyat Miṣr al-'Arabīyah.

Muḥammad Maḥmūd al-Kamālī 2020, *altahqīq wālmqāḍāh fī drā'm al-Malakīyah al-fikrīyah*, Ma'had al-Tadrīb al-qaḍā'ī, Dubayy.

Mūsá Maḥmūd Shiḥātah 2014, *barā'āt al-ikhtirā' al-Dawlīyah*, Dār al-falak lil-Nashr wa-al-Tawzī', al-Imārāt.

al-Qawānīn wa-al-tashrī‘āt :
Marsūm bi-Qānūn Ittiḥādī raqm 38 li-sanat 2021 bi-sha’n Ḥuqūq al-mu’allif wa-al-ḥuqūq al-mujāwirah
Marsūm bi-Qānūn Ittiḥādī raqm 36 li-sanat 2021 bi-sha’n al-‘alāmāt al-Tijārīyah